المملكة المغربية
البرلمان
مجلس النواب

الرباط في:

إلى
السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: طلب تشكيل لجنة نيابية لتقصي الحقائق حول واقعة استيراد الغازوال الروسي وما ارتبط بها من شكوك بخصوص مدى شفافية العملية وسلامتها ومشروعيتها.

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

وبعد؛ بناء على:

- الفصل 67 من الدستور «الفقرة الثانية»؛
- القانون التنظيمي رقم 085.13 المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق؛
- والنظام الداخلي لمجلس النواب، لاسيما المواد 284، 285 و286؛

نتشرف، نحن عضوات وأعضاء المجلس الموقعين أسفله، أن نتقدم إليكم، السيد الرئيس المحترم، بهذا الطلب، بغاية تشكيل لجنة نيابية لتقصي الحقائق، يُناط بها جمع المعلومات المتعلقة بـ:

"واقعة استيراد الغازوال الروسي،
والشبهات المرتبطة بمدى شفافية عملياتها وسلامتها ومشروعيتها"

السيد الرئيس المحترم؛

كما تعلمون، فقد تداول بعضُ النقاش العمومي بجوءَ شركاتٍ متخصصة في استيراد المحروقات إلى اقتناء الغاز الروسي، بكمياتٍ كبيرة، وهو أمرٌ حرّ من حيث المبدأ.

وفي المقابل، فقد أُثيرت أسئلة تتعلق بشبهات تغييرٍ غير مشروع لحال الوثائق المُثبتة لمصدر هذا الاستيراد وأثمانه، على أساس أنه مستوردٌ من بلدان أخرى.

كما أثيرت أسئلة متصلة ببيع الكميات المستوردة من الغاز الروسي في السوق الوطنية بأسعار أعلى مما يجب، مقارنةً مع أسعار استيراده، بما يكون قد أدى إلى مراكمة أرباح تقوم الشكوك حول مشروعيتها وحول شفافية العمليات التجارية المرتبطة بها.

وفي نفس الوقت تُطرح أسئلة أخرى بخصوص إمكانية حصول مضارباتٍ تأسست على إعادة تصدير هذا الغاز الروسي المستورَد، جزئيا أو كلياً، بشكلٍ أو بآخر، وخارج الضوابط والقواعد المعمول بها، وذلك إلى بلدان أخرى تخص استيراده على خلفية النزاع الدائر بين أوكرانيا وروسيا.

إن حصة واردات الغاز والبترول الروسي التي بلغت 9% حوالي سنة 2022، وصلت خلال الشهرين الأولين فقط من هذا العام ﴿2023﴾ حوالي 13%، حسب إحصائيات إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة. واعتباراً لانخفاض سعر الغاز والبترول الروسي في السياق الحالي، دون أن يكون لذلك انعكاسٌ واضح على أسعار المواد الصافية في السوق الوطنية، فإن ذلك يُعزّز بعض الشكوك والشبهات حول حقيقة ونزاهة وشفافية الأسعار والأرباح ووثائق مَصدَر الاستيراد، وكذا حول الاتجاهات التي تسلكها الكمياتُ المستوردة.

إن الهدف الأساسي من تشكيل هذه اللجنة النيابية لتقصي الحقائق هو الوقوف على حقيقة هذه الشكوك والشبهات التي تم تداولها من طرف جزءٍ من الرأي العام الوطني والإعلام. لا سيما وأن الموضوع له ارتباطٌ وثيق بالأمن الصافي والفاتورة الصافية، وغلاء الأسعار، والقدرة الشرائية للمواطن المغربي، وقدرات المقاولة الوطنية، وبالمداخيل الضريبية المفترضة، وبحكامة عالَم الأعمال.

وعليه، ستتمثل مهمة هذه اللجنة النيابية لتقصي الحقائق، أساسا، في جمع المعلومات المتعلقة بواقعة استيراد الغازوال الروسي وما ارتبط بدرجة سلامتها ومشروعيتها من شكوكٍ مُتداوَلة. كما تروم مهمة اللجنة تسليط الضوء على التأثيرات المختلفة لهذه الواقعة، في حال ثبوتها، ماليا واجتماعيا واقتصاديا وضريبيا. وذلك من خلال تجميع واستقاء المعطيات والمعلومات والوثائق الموجودة بحوزة مختلف الإدارات والمصالح العمومية ذات الصلة بالموضوع، أو لدى الهيئات أو الأشخاص الذاتيين أو المعنويين، وإطلاع مجلس النواب على نتائجها. وذلك بأفق استيضاح ملابسات وحيثيات الموضوع، واقتفاء ما يلزم، في إطار ما يتيحه الدستور والقانون، من أجل صيانة الرأي العام في حال انتفاء الشبهات، أو من أجل ترتيب الآثار الضرورية في حال ثبوتها.

وتقبلوا، السيد الرئيس المحترم، فائق عبارات التقدير والاحترام.

***

قائمة الموقعات والموقعين على طلب تشكيل لجنة نيابية لتقصي الحقائق
حول واقعة استيراد الغازوال الروسي وما ارتبط بها من شكوك بخصوص مدى شفافية
العملية وسلامتها ومشروعيتها

***

ر. ت	الاسم الكامل	الفريق / المجموعة	التوقيع
1	رشيد حموني	التقدم والاشتراكية	
2	عبد الله بووانو	العدالة والتنمية	
3	ادريس السنتيسي	الحركة الشعبية	